

MAZARS مصطفى شوقى

محاسبون قانونيون

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY

محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطنى

شركة مساهمة مصرية

عن الفترة المالية المنتهية

فى ٣١ مارس ٢٠١٦

تقرير الفحص المحدود

الى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦ والتي استخرجت منها القوائم المالية الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعيار المراجعة المصري الخاص بالفحص المحدود. وحسبما هو وارد بتقرير الفحص المحدود المؤرخ في ١٧ ابريل ٢٠١٦ فقد أبدينا استنتاجاً غير متحفظ على القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦ والتي استخرجت منها القوائم المالية المستقلة الملخصة المرفقة.

وفي رأينا أن القوائم المالية الملخصة المرفقة تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالي للبنك في ٣١ مارس ٢٠١٦ ونتائج أعماله وتدفعاته النقدية عن الثلاثة اشهر المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المستقلة الكاملة للبنك عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦ وتقرير الفحص المحدود عليها.

مراقبا الحسابات

مصطفى شوقي
ش.م.م. ٧٤٠٠٠
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
الهيئة العامة للضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقي



رقم الترخيص في الهيئة العامة للرقابة المالية *٨٢*
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في ١٧ ابريل ٢٠١٦

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		<u>الأصول</u>
١ ٦٢٢ ٤٧٨	٢ ٠٢٦ ٥٦٣	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٨ ٩٧٧ ٩٨٢	٩ ٧٠٢ ٢٢٣	أرصدة لدى البنوك
٤ ٨٣٥ ٦٧٤	٥ ٤١٥ ٧١٥	أذون خزانة
١٠ ٤٠٦ ٨٣٧	١٠ ٨٥٢ ١٨٤	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
٥٦٣	٣ ٣٨٥	مشتقات مالية
٢ ٤٧١	٢ ٣٩٢	أصول مالية بغرض المتاجره
٥ ٤٩٩ ٩٨٧	٤ ٨٠٠ ٤٦٦	استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢ ٢٦٣	٢ ٢٢٥	أصول غير ملموسة
٢٧٠ ٥١٨	٣٤٨ ٧٩٨	أصول أخرى
٤٣٧ ١١٤	٤٣٢ ٢٢٢	الأصول الثابتة
١٠٩٨	١ ١٥٩	أصول ضريبية مؤجلة
<u>٣٢ ١٥٦ ٨٨١</u>	<u>٣٣ ٦٨٧ ٢٢٨</u>	اجمالي الأصول
		<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
		<u>الالتزامات</u>
٣ ٣٩٤ ٧٨٨	٣ ٤٩٠ ٩٧١	أرصدة مستحقة للبنوك
٢٥ ١٨٤ ٢٥٧	٢٦ ٥٦١ ٨٦٠	ودائع العملاء
٣ ٧٣٤	٣٣٤	مشتقات مالية
٦٩٥ ٣٦١	٩٣٧ ٥٥١	التزامات أخرى
٧١ ٦٥٠	٨٣ ٢١٢	مخصصات أخرى
١١٥ ٢٦٢	١٤٦ ٥٢٣	التزامات ضرائب الدخل الجارية
<u>٢٩ ٤٦٥ ٠٥٢</u>	<u>٣١ ٢٢٠ ٤٥١</u>	اجمالي الالتزامات
		<u>حقوق الملكية</u>
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
١٧٤ ٢٤٤	(١٦٨ ٩٨١)	احتياطات *
٨١٧ ٥٨٥	٩٣٥ ٧٥٨	أرباح محتجزة
<u>٢ ٦٩١ ٨٢٩</u>	<u>٢ ٤٦٦ ٧٧٧</u>	اجمالي حقوق الملكية
<u>٣٢ ١٥٦ ٨٨١</u>	<u>٣٣ ٦٨٧ ٢٢٨</u>	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

* تشمل الاحتياطات مبلغ (٣٥٠٣٩٩) تمثل خسائر احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع

العضو المنتدب

رئيس مجلس الإدارة

جويلاوم جين ماري فان در تول

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٥٣٦ ٦٣٨	٧٣٠ ٢٨٤	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٢٤٩ ٧٧٨)	(٣٣٤ ٨٣٠)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٢٨٦ ٨٦٠	٣٩٥ ٤٥٤	صافي الدخل من العائد
١١٣ ٧٠٦	١٠٩ ٧٩١	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٧ ٢٥٢)	(٨ ٥٤٢)	مصروفات الأتعاب والعمولات
١٠٦ ٤٥٤	١٠١ ٢٤٩	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٢٢ ٠٢٧	٢٢ ٨٦٠	صافي دخل المتاجرة
٣ ٥٤٤	٤ ٤٢٨	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٩ ٧٩٩)	(١٠ ٤١٥)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإنتمان
(١٤٢ ٦٧٦)	(١٧١ ٢٨٨)	مصروفات إدارية
(٢٠ ٨٦٦)	(٤٩ ٠٨٨)	مصروفات تشغيل أخرى
٢٤٥ ٥٤٤	٢٩٣ ٢٠٠	الربح قبل ضرائب الدخل
(٧٥ ٥٢١)	(٧٠ ٨٣٣)	عبء ضرائب الدخل
١٧٠ ٠٢٣	٢٢٢ ٣٦٧	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
١٠,٠٠٠	١٣,٠٨	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة - متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق المساهمين المستقلة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	أرباح مختصرة	الاحتياطيات	رأس المال	الميزان
٢٥١٥١٩١	٧٣٥٥٢١	٧٩٦٧٠	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
(١٧١٦٤٤)	(١٧١٦٤٤)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٤
-	(٢٣١٦٦)	٢٣١٦٦	-	المحول الى الاحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى احتياطي مخاطر بتكئة عام
١٩٢٧٤٣	-	١٩٢٧٤٣	-	صافي التغير في القيمة المعادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
١٧٠٠٢٣	١٧٠٠٢٣	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥
٢٢٠٦٣١٣	٢١٠٦٩٠	٢٩٥٦٢٣	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥
٢٦٩١٨٢٩	٨١٧٥٨٥	١٧٤٢٤٤	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
(٦٥٣٠٤)	(٦٥٣٠٤)	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٥
-	(٣٨٨٤٦)	٣٨٨٤٦	-	المحول الى الاحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	المحول الى احتياطي مخاطر بتكئة عام
(٢٨٢١١٥)	-	(٢٨٢١١٥)	-	صافي التغير في القيمة المعادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب
٢٢٢٣٦٧	٢٢٢٣٦٧	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
٢٤٦٦٧٧٧	٩٣٥٧٥٨	(١٦٨٩٨١)	١٧٠٠٠٠٠	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٦

- الإيضاحات المرتقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

المضو المتقرب

رئيس مجلس الإدارة

جولانوم جين ماري فان در تول

هشام عبد الله قاسم القاسم

٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	(جميع المبالغ بالألف جنيه مصري)
(٨٢٦ ١٣٨)	٣٩٠ ٣٥٤	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١٨٤ ٣٧٥)	٣٠٩ ١٩٢	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
(٦٧١ ٦٤٤)	(٦٥ ٣٠٤)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
(١ ٦٨٢ ١٥٧)	٦٣٤ ٢٤٢	صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١٠٠٨٧ ١٨٠	٩ ٧٧٤ ٦٩٧	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٨ ٤٠٥ ٠٢٣	١٠ ٤٠٨ ٩٣٩	رصيد النقدية وما في حكمها في آخر الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

جويلاوم جين ماري فان در تول

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

١- التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ثلاثة وستون فرعاً ويوظف به ١٧٨٢ موظفاً في تاريخ المركز المالي. تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الإقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١-٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢-٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُنبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-

- صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة بالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- أذون الخزانة

يتم الاعتراف بأذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الاسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :

- إذا كان ذلك التبويب سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتبويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبنوية عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يوبؤها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريباً إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتركمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة..

٦- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت للبنك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كان لديه نية لأجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- أدوات المشتقات المالية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كإصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التي تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة. ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التى يتعرض لها كما يلى :

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار فى عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلى هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي فى تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلى، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد الميكر) ولكن لا يؤخذ فى الاعتبار خسائر الانتماء المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلى كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التى تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنية وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة ويحد أدنى انتظام لمدة سنة وفى حالة استمرار العميل فى الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقرض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

١١- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٢- اضمحلال الأصول المالية

١-١٢ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقرض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقرض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملى جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- فى حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال فى قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة وميوبة كقرروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذى تم احتسابه فى تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد فى الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعيب الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي السارى وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحدث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويُعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣- الأصول غير الملموسة

برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها.

ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التي من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلي بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

٦٠ سنة	- المباني
١٠ و ٧ سنوات	- التجهيزات والإنشاءات
٥ سنوات	- نظم الية متكاملة
٧ سنوات	- ماكينات صرف ألى
٥ سنوات	- وسائل نقل
٥ سنوات	- تجهيزات وتركيبات
٥ سنوات	- أثاث مكتبى وخزانن

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلية طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود ايجار تشغيلى.

١٠-١٥ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهيك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمه لعملائه من جهات أخرى، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق للالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية في نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي

مخصوصاً منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ الميزانية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هي لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكومي لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و إلى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التي تعالج التغييرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

١-٢١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢-٢١ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

٣-٢١ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصصاً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٣- أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في عرض القوائم المالية للفترة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.

- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع البنك.

- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوى.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية الفترة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.

- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٣.٢٢% فى نهاية مارس ٢٠١٦.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern) Capital – Tier One ورأس المال الأساسى الأضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two)

، و يتكون مما يلى :-

١- ٤٥% من قيمة إحتياطى فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.

٢- ٤٥% من قيمة الإحتياطى الخاص.

٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).

٤- ٤٥% من رصيد إحتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

٦- ٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية في الشركات التابعة و الشقيقة.

٧- الأدوات المالية المختلطة.

٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.

٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

١- مخاطر الائتمان

٢- مخاطر السوق

٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ويخلص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	رأس المال
		<u>الشريحة الاولى (رأس المال الاساسى)</u>
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	اسهم رأس المال (بالصافى)
٢٤ ١٩٦	٢٤ ١٩٦	الاحتياطي العام
١٤٨ ٩٤٤	١٤٨ ٩٤٤	الاحتياطي القانونى
١ ٦٢٩	١ ٦٢٩	احتياطيات اخرى
٧٨ ٣٤٠	٧٥٠ ٩٠٧	الارباح المحتجزة
٢٦٣	٢٦٧	راس المال الاساسى الاضافى Additional Going Concern
(١ ٣٤٤)	(٣٥١ ٧٥١)	اجمالي الاستبعادات من رأس المال الاساسى المستمر Common Equity
١ ٩٥٢ ٠٢٨	٢ ٢٧٤ ١٩٢	إجمالى رأس المال الاساسى
		<u>الشريحة الثانية</u>
٨٦	٨٦	٤٥ % من قيمة الاحتياطي الخاص
		٤٥ % من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية
١٤ ٢٧٢	--	للاستثمارات المالية - اذا كان موجبا
		مخصص خسائر الاضمحلال للقروض
١٧٦ ٩٠٢	٢٠١ ١٤٩	والتسييلات والالتزامات العرضيه المنتظمه
١٩١ ٢٦٠	٢٠١ ٢٣٥	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
		<u>الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر</u>
١١ ٥٥٠ ٨٥٨	١٣ ٤٣٧ ١٣٣	الاصول داخل الميزانيه
٢ ٥٩٦ ٩٧٣	٢ ٦٥٢ ٧٤٢	الالتزامات العرضية وارتباطات
٤ ٣٦٠	٢ ٠٤٠	متطلبات رأس المال لمخاطر الطرف المقابل
		قيمة التجاوز عن الحدود المقررة للتوظيفات لدى
--	٤٠٠ ٦٠٨	الدول مرجحة باوزان المخاطر (١٣)
٢ ٢٢٣ ٤٥٠	٢ ٢٢٣ ٤٥٠	متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل
--	٧ ٦٥٠	متطلبات رأس المال لمخاطر السوق
١٦ ٣٧٥ ٦٤١	١٨ ٧٢٣ ٦٢٣	إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
%١٣,٠٩	%١٣,٢٢	معيار كفاية رأس المال (%)

- الرافعة الماليه

اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالى :
الموافقه على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة الماليه مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة
(٣%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى:

- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ و حتى عام ٢٠١٧ .
- كنسبه رقابية ملزمه اعتبارا من عام ٢٠١٨ .

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لراس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية راس
المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزي.

مكونات المقام

يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقا للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه
"تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :

١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسماليه.

٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات .

٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.

٤- التعرضات خارج الميزانية .

ويُلخص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

<u>الاجمالي</u>	<u>البند</u>
٢ ٢٧٤ ١٩٢	الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبعادات
٣٣ ٨٠٣ ٣٩٤	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية
٣ ٦٤١ ٢٥١	التعرضات خارج الميزانية
<u>٦,٠٧%</u>	نسبة الرافعة الماليه

- ٢٥- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال الفترة المالية
التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة
التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في
ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلى
أهم البنود التى استخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الإستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الأستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع وتوافر دليل موضوعي على ان هذا الانخفاض يمثل إضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالاضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود إضمحلال في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم إعتبار كل إنخفاض في القيمة العادلة يمثل إضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد ارباح (خسائر) إضافية بمقدار (٣٥٠,٣٩٨) ألف جنيه تمثل تحويل احتياطي القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدى احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

هـ - صافي دخل المتاجرة

٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
٢٥ ٤٥٨	٢٠ ٧٦٤	أرباح التعامل في العملات الأجنبية
		أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:
(٣ ٤٧٠)	٢ ١٧٥	أرباح (خسائر) تقييم عقود صرف أجله
٣٩	(٧٩)	(خسائر) أرباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
٢٢ ٠٢٧	٢٢ ٨٦٠	الإجمالي

و - نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح الفترة

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال العام.

٣١ مارس ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
١٧٠ ٠٢٣	٢٢٢ ٣٦٧	صافي أرباح الفترة .
١٧٠ ٠٢٣	٢٢٢ ٣٦٧	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
١٠,٠٠٠	١٣,٠٨	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصة العاملين

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
 الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
 (جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- قروض وتسهيلات العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
٥٨ ٨٣٨	٣٨ ٩٦١	أوراق تجارية مضمومة
١٠ ٦٤٢ ٣٧١	١١ ١٣٠ ٣٤٤	قروض العملاء
١٠ ٧٠١ ٢٠٩	١١ ١٦٩ ٣٠٥	
(٤٦ ٧٨٢)	(٥١ ٠١٤)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٢٤٧ ٥٩٠)	(٢٦٦ ١٠٧)	يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال
١٠ ٤٠٦ ٨٣٧	١٠ ٨٥٢ ١٨٤	الصافي

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال الفترة كانت كما يلي:
 الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦

الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٢٤٧ ٥٩٠	١٩٠ ١٢٩	٥٧ ٤٦١	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥
٣٧ ٧٥٢	١٩ ٢٣٨	١٨ ٥١٤	عبء الإضمحلال
(٢٧ ٣٣٧)	(١٦ ٤٩٤)	(١٠ ٨٤٣)	رد الإضمحلال
٩ ٣٧١	٧ ٣١٧	٢ ٠٥٤	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
٢ ٤١٠	--	٢ ٤١٠	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٣ ٦٧٩)	--	(٣ ٦٧٩)	المستخدم من المخصصات خلال الفترة
٢٦٦ ١٠٧	٢٠٠ ١٩٠	٦٥ ٩١٧	رصيد المخصص في آخر الفترة/ السنة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

الإجمالي	مجموعات متشابهة	محدد	
٢٥٢ ٧٠٧	١٤٩ ٥٣١	١٠٣ ١٧٦	رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
١٢٧ ٨١٩	٩٨ ٣٢١	٢٩ ٤٩٨	عبء الإضمحلال
(٨٤ ٧٤٨)	(٦٠ ٤٦١)	(٢٤ ٢٨٧)	رد الإضمحلال
٥ ٣٠٥	٢ ٧٣٨	٢ ٥٦٧	فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملة الأجنبية
١٤ ٢٠٠	--	١٤ ٢٠٠	متحصلات من قروض سبق إعدامها
(٦٧ ٦٩٣)	--	(٦٧ ٦٩٣)	المستخدم من المخصصات خلال العام
٢٤٧ ٥٩٠	١٩٠ ١٢٩	٥٧ ٤٦١	رصيد المخصص في آخر السنة

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- أدوات المشتقات المالية:

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٥		٣١ مارس ٢٠١٦			
المبلغ التعاقدى / الاقتراضى	القيمة العادلة الأصول	المبلغ التعاقدى / الاقتراضى	القيمة العادلة الالتزامات		
٣٧٢٥	٥٥٤	٧٨٢٩٤٦	١٩	٣٠٧٠	٢٣١٩٥٨
٩	٩	٥٠٥٠	٣١٥	٣١٥	١٠٥١٠٥
٣٧٣٤	٥٦٣	٣٣٤	٣٣٨٥		
٣٧٣٤	٥٦٣	٣٣٤	٣٣٨٥		

(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة
مشتقات العملات الأجنبية
عقود عملة آجلة
عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)

إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة

- أصول مالية بغرض المتاجرة

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	(أ) أدوات دين: سندات حكومية
٢٤٧١	٢٣٩٢	إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة
٢٤٧١	٢٣٩٢	

- استثمارات مالية متاحة للبيع

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	(أ) أدوات دين: أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٥٤٩٥٦٣٩	٤٧٩٦١٣٠	(ب) أدوات حقوق ملكية: أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٤٣٤٨	٤٣٣٦	إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع
٥٤٩٩٩٨٧	٤٨٠٠٤٦٦	

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	أرصدة متداولة
٤٢٩٤٥٩	٢٩٦٥٠	أرصدة غير متداولة
٥٠٦٦١٨٠	٤٧٦٦٤٨٠	
٥٤٩٥٦٣٩	٤٧٩٦١٣٠	
٥٤٩٥٦٣٩	٤٧٩٦١٣٠	أدوات دين ذات عائد ثابت
٥٤٩٥٦٣٩	٤٧٩٦١٣٠	

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصري إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- استثمارات في شركات تابعة

أخر الفترة الحالية ٣١ مارس ٢٠١٦	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	٢٠٣ ١٦٨	٦١ ١١٠	٢٠ ٥١١	٢ ٤٠١	٩٩,٨

آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	البلد مقر الشركة	أصول الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	نسبة المساهمة
		ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	%
شركة الامارات دبي الوطني للتأجير التمويلي	مصر	١٩٨ ١٣٣	٥٨ ٤٧٦	٨٢ ٦٦٦	٩ ٣٩٧	٩٩,٨

- أصول أخرى

٣١ مارس ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	
٢٩٥ ٧٠٠	٢٣٢ ٩١٧	إيرادات مستحقة
٤ ٧٦٨	١٠ ٧٦٠	مصروفات مقدمة
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون
٣ ٥٨٦	٣ ٤٠٨	تأمينات وعهد
٤٤ ٣٠٥	٢٢ ٩٩٤	أخرى (بعد خصم المخصص)
<u>٣٤٨ ٧٩٨</u>	<u>٢٧٠ ٥١٨</u>	الإجمالي

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
 الايضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة - الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٦
 (جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالآلاف جنيه مصرى إلا إذا نكر خلاف ذلك)

- ودائع العملاء -

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
١١٨٠٨١١٥	١٢٤٣٥٤٦٨	ودائع تحت الطلب
٧٩٠٩٦٠٠	٨٥٣٦٤٦٢	ودائع لأجل وبإخطار
٣٢١٩٨٣٨	٣٣٩٣٩٨٩	شهادات ايداع وإدخار
١٦١٢٧٥٦	١٦٦٣٥٠٧	حسابات توفير
٦٣٣٩٤٨	٥٣٢٤٣٤	ودائع أخرى
<u>٢٥١٨٤٢٥٧</u>	<u>٢٦٥٦١٨٦٠</u>	الاجمالي
١٦٩٦١٠١٩	١٧٩١٨٠١٧	ودائع مؤسسات
٨٢٢٣٢٣٨	٨٦٤٣٨٤٣	ودائع أفراد
<u>٢٥١٨٤٢٥٧</u>	<u>٢٦٥٦١٨٦٠</u>	الاجمالي
٥٢٤٤٣٤٧	٥٤٢١٧٥٧	أرصدة بدون عائد
١٩٩٣٩٩١٠	٢١١٤٠١٠٣	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>٢٥١٨٤٢٥٧</u>	<u>٢٦٥٦١٨٦٠</u>	الاجمالي
٢١٩٦٤٤١٩	٢٣١٦٧٨٧١	أرصدة متداولة
٣٢١٩٨٣٨	٣٣٩٣٩٨٩	أرصدة غير متداولة
<u>٢٥١٨٤٢٥٧</u>	<u>٢٦٥٦١٨٦٠</u>	الاجمالي

- التزامات أخرى -

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ مارس ٢٠١٦	
٧١٢٩٦	٨٩٥٠٩	عوائد مستحقة
٦١	٨٢	ايرادات مقدمة
٣٠٤١٣٣	٣٩٩٩٤٢	مصرفات مستحقة
٣١٩٨٧١	٤٤٨٠١٨	أرصدة دائنة متنوعة
<u>٦٩٥٣٦١</u>	<u>٩٣٧٥٥١</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٦ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصري) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠١٦ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه مصري) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصري للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٢.
- تم الانتهاء من اللجنة الداخلية لعام ٢٠١٣ وتم السداد.
- جاري اعداد المستندات لفحص عام ٢٠١٤.
- جاري اعداد الإقرار الضريبي لعام ٢٠١٥.